2023

حالة التمويل للطبيعة

التحول الكبير في البيئة الطبيعية
إعادة توجيه 7 تريليون دولار لمكافحة فقدان البيئة الطبيعية

ملخص لصناع القرار

UN environment programme

Global Canopy

ELD THE ECONOMICS OF LAND DEGRADATION

© حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-807-4108-7

يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور كليا أو جزئيا وبأي شكل من الأشكال للخدمات التعليمية أو غير الهادفة للربح، بشرط الإقرار بالمصدر. وسيكون من دواعي تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة تلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر. ولا يجوز استخدام هذا المنشور من أجل إعادة بيعه أو لأي غرض تجاري آخر أياً كان دون الحصول على إذن كتابي مسبق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي إرسال طلبات الحصول على هذا الإذن، مع بيان الغرض من النسخ وأبعاده، إلى العنوان التالي:

unep-communication-director@un.org

إخلاء مسؤولية:

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد تخومها أو حدودها. إن ذكر أي شركة تجارية أو منتج في هذا المنشور لا يدل ضمناً على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مؤلفيه له. ولا يُسمح باستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض الدعاية أو الإعلان. وتُستخدم أسماء العلامات التجارية ورموزها الواردة في المنشور بطريقة تحريرية دون أي نية لانتهاك قوانين العلامات التجارية أو حقوق الطبع والنشر. تعبر الآراء الواردة في هذا المنشور عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونأسف لأية أخطاء أو سهو قد يكون حدث عن دون قصد.

© ترد الخرائط والصور والرسوم التوضيحية على النحو المحدد

الإشارة المرجعية المقترحة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (عام 2023):

United Nations Environment Programme (2023). *State of Finance for Nature: The Big Nature Turnaround – Repurposing $7 trillion to combat nature loss. Summary for Decision-makers.* Nairobi.
https://doi.org/10.59117/20.500.11822/44278

Production: Nairobi, Kenya

URL: https://www.unep.org/resources/state-finance-nature-2023

UN environment programme

Global Canopy

ELD THE ECONOMICS OF LAND DEGRADATION

جدول المحتويات

تقديـــم 2

النتائج الرئيسية 3

التدفقات المالية السلبية للطبيعة 3

تدفقات التمويل الراهنة إلى الحلول القائمة على الطبيعة 5

احتياجات وفرص الاستثمار المستقبلي 5

الخلاصة 8

توصيات للعمل 9

ملخص لصناع القرار

تقديـــم

ترصد سلسلة تقارير "حالة التمويل للطبيعة" السنوية آخر ما استجد في تدفقات التمويل الموجه إلى الحلول القائمة على الطبيعة (NbS)، وتقارنها بالاستثمارات اللازمة لكي تحقق هذه الحلول أقصى إمكاناتها إسهاماً في معالجة تحديات المناخ والتنوع البيولوجي والتدهور البيئي. ويقدم تقرير هذا العام، ولأول مرة، تقديرات لحجم تدفقات التمويل السلبي للطبيعة، بما يشمل التمويل من المال العام والقطاع الخاص على مستوى العالم، وهو رقم هائل يناهز 7 تريليون دولار أمريكي سنوياً، علماً بأنه لا يشمل سوى التدفقات ذات التأثير المباشر وبالتالي يُرجَّح أنه يقل عن المستوى الحقيقي. ومن هذا الرقم، تبلغ قيمة تدفقات التمويل الخاص التي لها تأثير سلبي مباشر على الطبيعة 5 تريليون دولار، بما يفوق 140 ضعفاً حجم الاستثمارات الخاصة الموجهة نحو الحلول القائمة على الطبيعة.

وعلى جانب التمويل من مصادر المال العام، زاد حجم الدعم الضار بالبيئة منذ التقرير الأخير بنسبة 55% ليصل إلى 1.7 تريليون دولار مدفوعاً بدعم الخزانة العامة لاستهلاك الوقود الأحفوري، وذلك رغم التعهدات الحكومية. ويؤدي إجمالي تدفقات التمويل السلبي للطبيعة من القطاعين العام والخاص إلى عواقب شديدة التدمير، ويقوّض من فعالية أي زيادة محتملة في التمويل الموجه إلى الحلول القائمة على الطبيعة. بيد أن هذا الاختلال يتيح فرصة هائلة لتحويل مسار تدفقات التمويل الخاص والعام بشكل يحقق مواءمتها مع أهداف اتفاقية ريو.

وفي المقابل، لا تزال الحلول القائمة على الطبيعة تعاني من نقص شديد في التمويل، إذ تبلغ قيمة تدفقات التمويل الحالية التي تصب في هذه الحلول حوالي 200 مليار دولار أمريكي، بما يمثل الثلث فقط من مستوى التمويل اللازم لتحقيق أهداف المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي المطلوب إنجازها بحلول عام 2030. ولا تزال الحكومات هي مصدر معظم التمويل لهذه الحلول (بنسبة 82٪)، ولكن رغم الضرورة المؤكدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة ورفع مستوى التعهدات، مثل التعهد بعدم إزالة الغابات في قطاع الأغذية الزراعية، فإن تمويل الحلول القائمة على الطبيعة لم يحقق زيادة سوى بنسبة 11٪ فقط منذ تقرير عام 2022.

توفر الحلول القائمة على الطبيعة فرصاً استثمارية مهمة وحاسمة التأثير، نظراً لأنها تتميز بفعالية التكلفة وتحقق منافع متعددة. فمثلاً، يمكن لفرص الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي أن تتضاعف أربعة مرات بحلول عام 2050 لأن إنتاج الأغذية والسلع الأساسية بأساليب مستدامة يحقق الربحية طويلة الأجل، وهي عامل فائق الأهمية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في هذه المجالات. كذلك فإن حماية النظم الإيكولوجية المتنوعة تحقق فعالية تكلفة عالية، وهي تمثل 80% من مساحة الأراضي الإضافية اللازمة للحلول القائمة على الطبيعة ولن تستوعب سوى 20% فقط من التمويل الإضافي لهذه الحلول في عام 2030. ونظراً لنطاق التدهور البيئي على المستوى العالمي، فإن جهود استعادة الطبيعة توفر فرصاً هائلة لتعزيز وظيفة النظم الإيكولوجية وقدرتها على الصمود من أجل توفير خدماتها للسكان الذين يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً.

ولكن رغم الإمكانات الاستثمارية الكبيرة التي تتميز بها الحلول القائمة على الطبيعة، فإن أقوى إجراء لتقليص فقدان البيئة الطبيعية ووقفه يتمثّل في إعادة توجيه تدفقات التمويل السلبي للطبيعة، حيث أن هذا التمويل من القطاعين العام والخاص يبلغ مستويات هائلة، وعملية إعادة توجيهه ستحقق تأثيرات إيجابية ضخمة وستكون خطوة حاسمة في تفادي تقويض دور الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة. وبينما يتسم تعزيز التمويل العام للحلول القائمة على الطبيعة بالأهمية الحاسمة، فإن هناك ضرورة ملحة أيضاً لتعزيز الإجراءات الرامية إلى إعادة توجيه الدعم المالي الضار. وبالتوازي مع ذلك، يتعين على الحكومات وضع حوافز تنظيمية واقتصادية لتحويل مسار تدفقات التمويل الخاص بعيداً عن الأنشطة السلبية للطبيعة ونحو الاستثمار في الطبيعة والحلول القائمة على الطبيعة. ومن جانبه، لا يستطيع قطاع المال بشكل خاص، وقطاع الأعمال بشكل أعم، انتظار قيام الحكومة بإرساء بيئة سياسات عامة تمكينية كاملة التطور وتامة النضج، حيث يمكن لهذه القطاعات، بل يتوجب عليها، اتخاذ الكثير من الخطوات الإيجابية اليوم قبل الغد لإنجاز التحول العاجل في نماذج أعمالها التجارية غير المستدامة.

وخلاصة القول إنه من الضروري تحقيق تحول جذري من أجل الطبيعة، وما لم ينجح النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في تقليص تمويل الأنشطة السلبية للطبيعة (أي تخضير التمويل)، فإن الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة (أي تمويل الأخضر) لن تكون كافية لمعالجة أزمات المناخ والتنوع البيولوجي والتدهور البيئي.

تقدم هذه الوثيقة ملخصاً للنتائج والرسائل الرئيسية التي يخلص إليها تقرير "حالة التمويل للطبيعة 2023" الكامل، بما في ذلك أهم نتائج التقرير وتوصياتها.

النتائج الرئيسية

التدفقات المالية السلبية للطبيعة

تقدَّر التدفقات المالية السنوية من المصادر العامة والخاصة التي لها تأثير سلبي مباشر على الطبيعة بنحو 7 تريليون دولار أمريكي سنوياً.

التمويل الخاص السلبي للطبيعة

تم لأول مرة تقدير تدفقات التمويل الخاص حول العالم التي لها تأثير سلبي مباشر على الطبيعة، وتأكّد أنها كبيرة جداً بالفعل، حيث تبلغ 5 تريليون دولار أمريكي سنوياً (حوالي 5٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي).

- تفوق تدفقات التمويل الخاص السلبي للطبيعة بمقدار 140 مرة قيمة ما تم رصده من استثمارات خاصة في الحلول القائمة على الطبيعة.
- من المرجح أن يكون حجم ذلك التمويل السلبي أقل من الرقم الحقيقي، حيث لم يتم احتساب التمويل الذي يؤدي إلى تأثير سلبي غير مباشر على الطبيعة.
- تستحوذ خمس قطاعات على معظم التدفقات المالية السلبية (البناء، مرافق الكهرباء، العقارات، النفط والغاز، الغذاء والتبغ)، وتمثّل حوالي 16% من إجمالي تدفقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد ولكنها تناهز 43% من التدفقات السلبية للطبيعة.

الشكل 1: التمويل الخاص السلبي للطبيعة حسب القطاع، بالمليار دولار أمريكي (بقيمة الدولار سنة 2023)

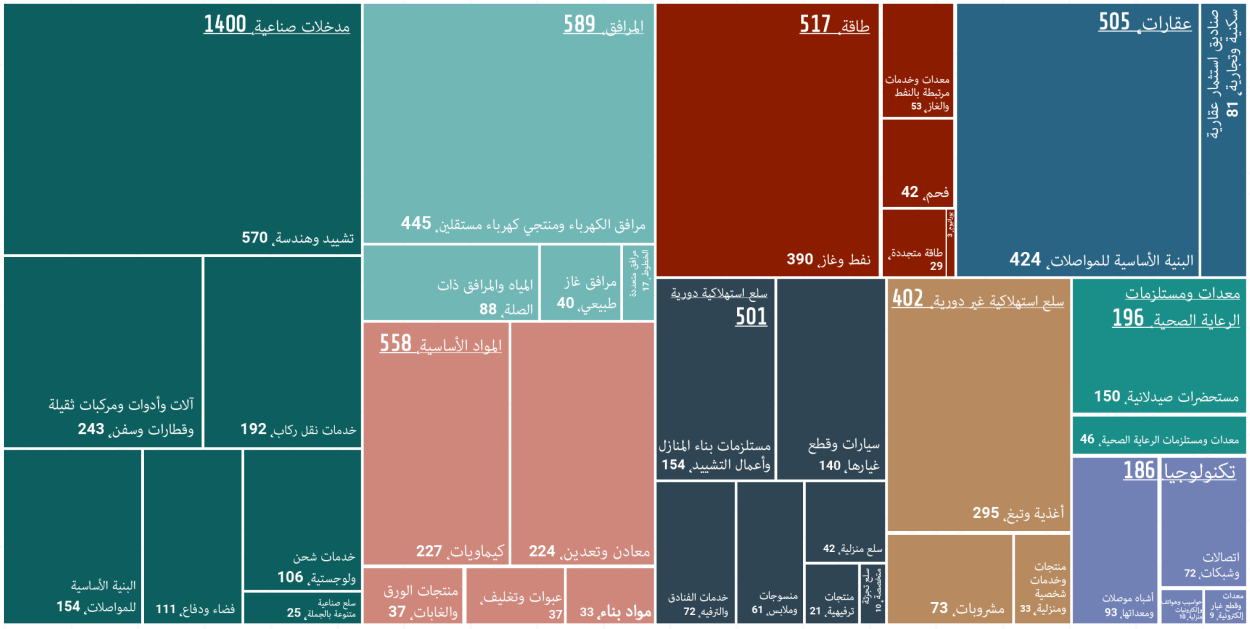

المصادر: انظر الفصل الثاني

التمويل العام السلبي للطبيعة

تتجاوز تدفقات التمويل العام السلبي للطبيعة التي تم تسجيلها، والمقدرة بحوالي 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2022 (الشكل 2)، أكثر من 10 أضعاف تدفقات التمويل العام الموجهة إلى الحلول القائمة على الطبيعة (165 مليار دولار أمريكي).

- يصب ما يناهز 90٪ من التدفقات العامة السلبية (للبيئة والصحة والسلامة) في قطاع الوقود الأحفوري (69٪) وقطاع الزراعة (20٪).

- تضاعفت قيمة دعم الوقود الأحفوري المقدّم إلى المستهلكين من 563 مليار دولار عام 2021 إلى 1,163 مليار دولار في عام 2022.

- بالإضافة إلى الزيادة البالغة 600 مليار دولار في قيمة دعم استهلاك الوقود الأحفوري، تقدِّر وكالة الطاقة الدولية أن هناك إنفاق إضافي قدره 500 مليار دولار خُصص لخفض تكاليف الطاقة في عام 2022، بما يشمل مبلغ 350 مليار دولار أنفق في أوروبا إثر الغزو الروسي لأوكرانيا.

الشكل 2: الدعم الضار بالبيئة، بالتريليون دولار (بقيمة الدولار سنة 2023)

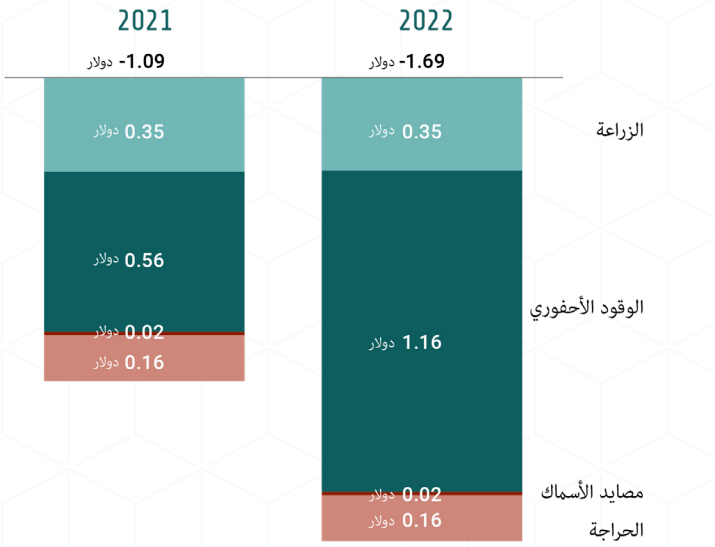

المصادر: انظر الفصل الثاني

تدفقات التمويل الراهنة إلى الحلول القائمة على الطبيعة

تشير تقديرات "حالة التمويل للطبيعة" لسنة 2023 إلى أن إجمالي التدفقات المالية السنوية إلى الحلول القائمة على الطبيعة في عام 2022 بلغ نحو 200 مليار دولار أمريكي (الشكل 3)، بما لا يتجاوز ثلث التمويل المطلوب لها بحلول عام 2030.

- ارتفع تمويل الحلول القائمة على الطبيعة بنسبة 11٪ منذ تقرير "حالة التمويل للطبيعة" لسنة 2022.

- تواصل الحكومات الاضطلاع بالدور الريادي في هذا المجال، حيث وفّرت 82% (165 مليار دولار أمريكي) من إجمالي تدفقات تمويل الحلول القائمة على الطبيعة. ومع ذلك، كانت تدفقات التمويل العام إلى الحلول القائمة على الطبيعة أقل من عُشر قيمة الإنفاق العام على الدعم الضار بالبيئة سنة 2022.

- يظل التمويل الخاص للحلول القائمة على الطبيعة متواضعاً، بحدود 35 مليار دولار أمريكي (18% من إجمالي تدفقات التمويل للحلول القائمة على الطبيعة)، مع توجيه أكثر من نصف هذا المبلغ عبر نظام تعويض التنوع البيولوجي وسلاسل التوريد المستدامة.

- تشكّل تدفقات التمويل الخاص إلى الحلول القائمة على الطبيعة أقل من واحد في المائة من تدفقات التمويل الخاص التي لها تأثير ضار مباشر على الطبيعة.

الشكل 3: تدفقات التمويل العام والخاص إلى الحلول القائمة على الطبيعة في عام 2022، بالمليار دولار (بقيمة الدولار سنة 2023)

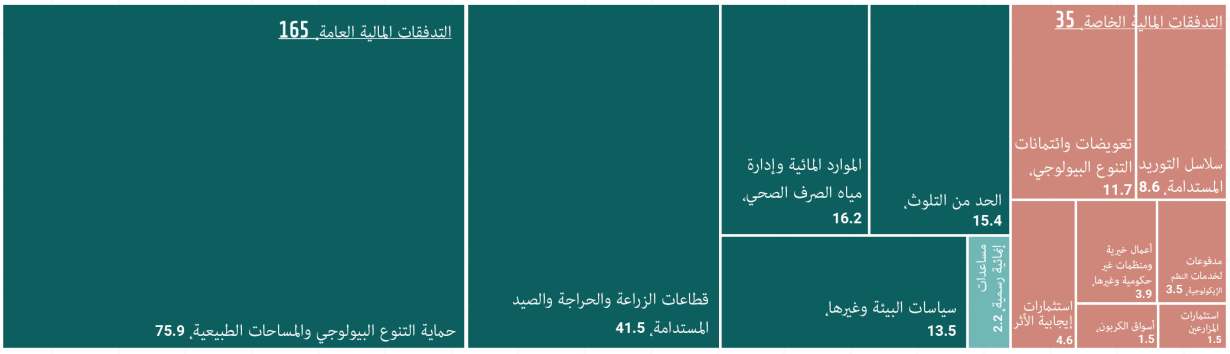

المصادر: انظر الفصل الثالث

احتياجات وفرص الاستثمار المستقبلي

يستدعي تحقيق أهداف اتفاقية ريو أن تزيد التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة بحوالي ثلاثة أضعاف عن المستويات الحالية (200 مليار دولار أمريكي) لتصل إلى 542 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030، ثم بمعدل أربعة أضعاف لتصل إلى 737 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050 (الشكل 4).

- من المرجح أن فرص الاستثمار السنوي في الحلول القائمة على الطبيعة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي سوف تزيد أربعة أضعاف، من 63 مليار دولار أمريكي في عام 2025 إلى 241 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050.

- نظراً لأن الكثير من مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي التي تنطوي على حلول قائمة على الطبيعة تنجح في تحقيق عائدات مالية، فإن مجال الإدارة المستدامة للأراضي يوفر فرصة مهمة للاستثمار الخاص، وهو مجال حاسم من أجل توسيع نطاق تمويل الحلول القائمة على الطبيعة.

الشكل 4: احتياجات التمويل السنوي الإضافية تماشياً مع اتفاقية ريو، بالمليار دولار (بقيمة الدولار سنة 2023)

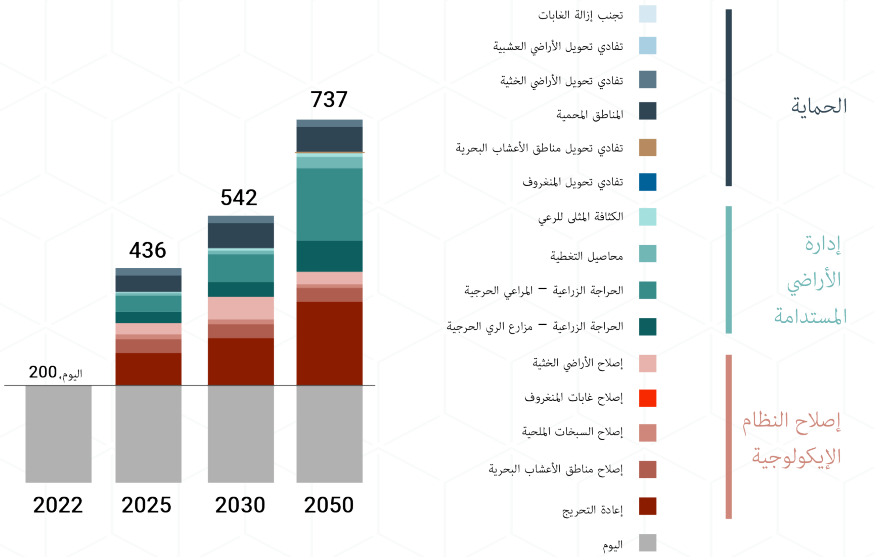

- من المرجح أن الحلول القائمة على الطبيعة في مجال استعادة عافية الأراضي ستحتاج إلى أعلى مستويات الاستثمار، بقيمة تفوق 177 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030، وهو ما يزيد عن نصف التمويل السنوي للحلول القائمة على الطبيعة، وذلك بسبب تكلفتها المرتفعة نسبياً والمستوى الذي بلغه تدهور الأراضي حول العالم.

- تمثل الحلول القائمة على الطبيعة المرتبطة بالحماية ما يناهز 80% من مساحة الأراضي الإضافية اللازمة للحلول القائمة على الطبيعة (الشكل 5) بحلول عام 2030، بينما لا تمثل سوى 20% فقط من التمويل الإضافي اللازم للحلول القائمة على الطبيعة، وذلك يعكس الزيادة في مساحة المناطق الواجب حمايتها من أجل بلوغ هدف 30×30، مع تميّز جهود الحماية بفعالية التكلفة مقارنة بغيرها.

الشكل 5: مساحة الأراضي التراكمية الإضافية الخاصة بالحلول القائمة على الطبيعة للفترة 2025-2050، تماشياً مع اتفاقية ريو، بالمليون هكتار

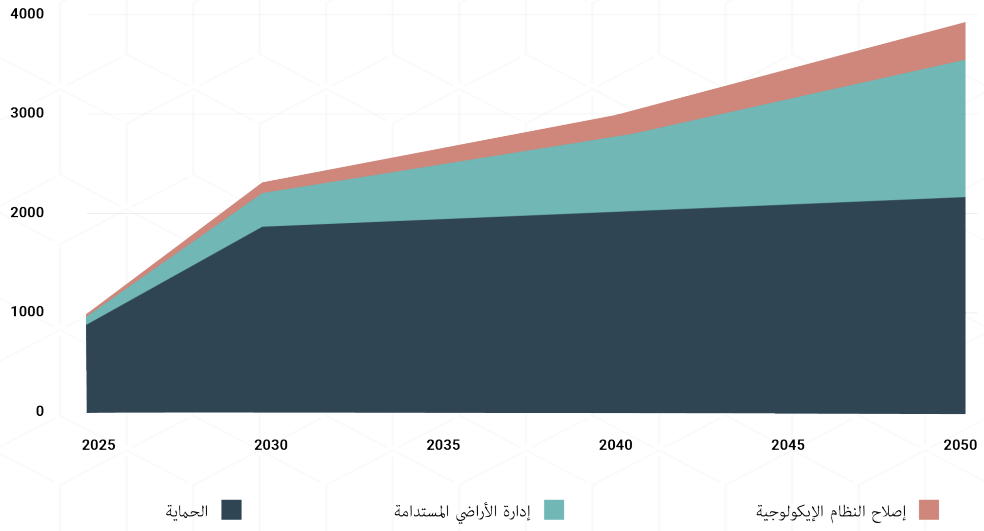

سيتوجب تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات التمويل العام والخاص إلى الحلول القائمة على الطبيعة من أجل سد الفجوة المالية بين التدفقات الحالية وحجم الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف ريو.

- في حين أن تدفقات تمويل الحلول القائمة على الطبيعة العامة والخاصة ستزداد بشكل مطّرد وصولاً إلى عام 2050، فإن التمويل الخاص يمكن أن يزيد حصته من هذه التدفقات من 18% حالياً إلى 33% بحلول عام 2050.

- يمكن أن يصل إجمالي التمويل من مصادر خاصة للحلول القائمة على الطبيعة سنوياً إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف المستويات الحالية.

- سيواصل الاستثمار العام في أداء دور حاسم، حيث يجب أن يحقق الإنفاق الحكومي السنوي على الحلول القائمة على الطبيعة زيادة سريعة من المستويات الحالية (165 مليار دولار أمريكي) إلى 359 مليار دولار أمريكي (بزيادة قدرها 194 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2025، ثم إلى 439 مليار دولار أمريكي (بزيادة قدرها 274 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2030.

الشكل 6: التمويل الإضافي المطلوب للحلول القائمة على الطبيعة من المصادر العامة والخاصة، تماشياً مع اتفاقية ريو، بالمليار دولار (بقيمة الدولار سنة 2023)

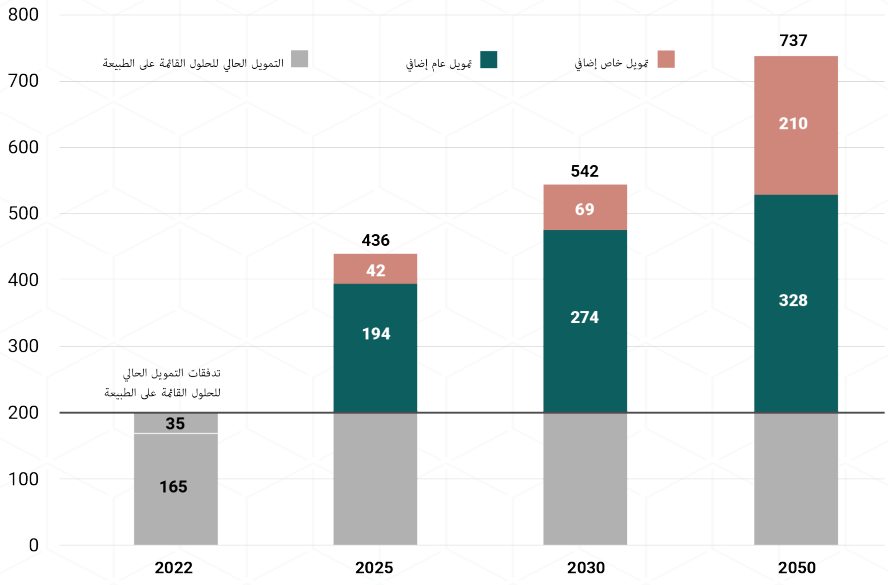

الخلاصة

يعدّ تحقيق الحكومات لأهدافها الدولية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي واستعادة الأراضي أمراً مستبعداً في ضوء تعهدات التمويل الحالية، واحتمالات تنفيذ السياسات، والاتجاهات السائدة في الأسواق.

يقدم الشكل 7 نظرة عامة حول بعض الاستنتاجات الرئيسية للتقرير. إن الجهود الرامية إلى زيادة التمويل للحلول القائمة على الطبيعة، والذي يبلغ حالياً 200 مليار دولار أمريكي سنوياً، تبدو كقطرة في المحيط مقارنة بالتدفقات المالية ذات التأثير السلبي على الطبيعة، التي تصل قيمتها إلى 7 تريليون دولار أمريكي سنوياً. ونفس الأمر يسري على التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة، حيث أنها تقل بكثير عن الاستثمار المطلوب والفرص الاستثمارية اللازمة، بما يستدعي مضاعفة تمويل الحلول القائمة على الطبيعة إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام 2030 إذا أردنا تلبية أهداف اتفاقية ريو. ويركز الملخص في القسم التالي على التوصيات الخاصة بالإجراءات رفيعة المستوى اللازمة لتمهيد المسار نحو مستقبل إيجابي للطبيعة والمناخ، وهو مستقبل لن يتحقق دون الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة.

الشكل 7: تدفقات التمويل الحالية للحلول القائمة على الطبيعة، والتمويل السلبي للطبيعة، والاستثمارات المطلوبة

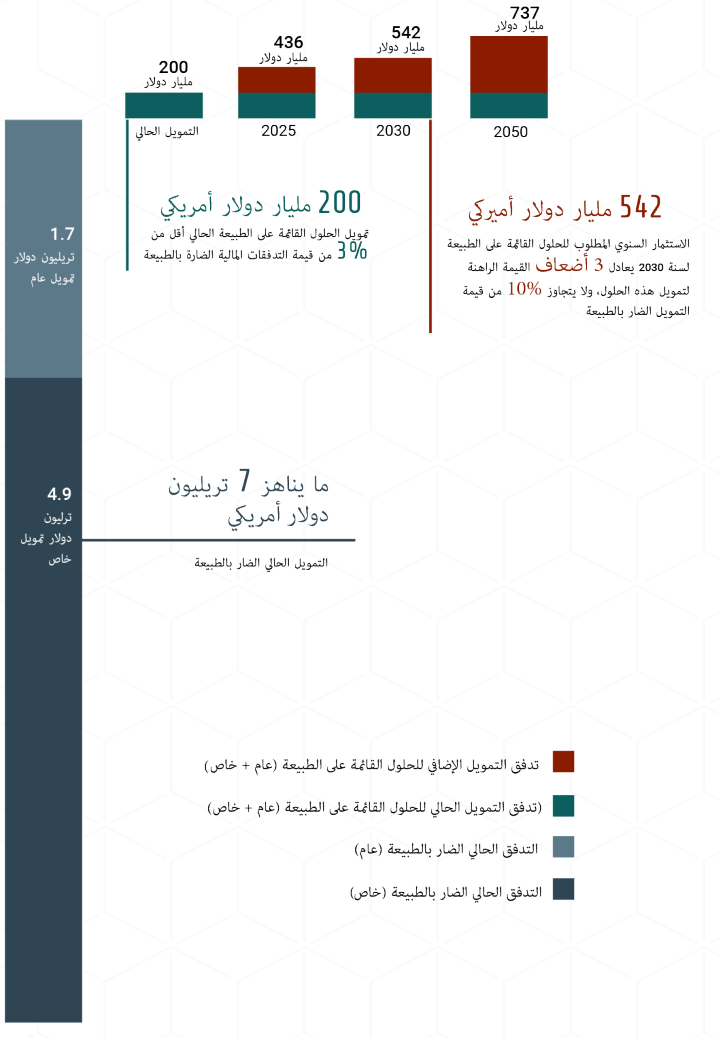

توصيات للعمل

تركز التوصيات على ما يلي في ضوء تقرير "حالة التمويل للطبيعة" لسنة 2022:

- تخضير التمويل – الحد من تدفقات التمويل السلبي للطبيعة من المصادر العامة والخاصة
- تمويل الأخضر – توسيع نطاق التمويل العام والاستثمار الخاص في الحلول القائمة على الطبيعة
- الأنظمة المالية الخضراء والاشتمالية – ضمان الانتقال العادل إلى نظام مالي أخضر يشتمل على الفئات الضعيفة والنساء والشعوب الأصلية

تخضير التمويل - إعادة توجيه التمويل السلبي للطبيعة وإنهائه

إن معالجة تدفقات التمويل السلبي للطبيعة هي أقوى تدخل مؤثّر يمكن اتخاذه في مضمار الطبيعة والمناخ، حيث أن معالجتها ستوفر قدراً كبيراً من التمويل اللازم لنشر الحلول القائمة على الطبيعة بالترافق مع ضمان الانتقال العادل.

التمويل الخاص السلبي للطبيعة

يجب إعادة توجيه مبلغ 5 تريليون دولار أمريكي يستثمره القطاع الخاص سنوياً في الأنشطة السلبية للطبيعة، وتحويله إلى تمويل إيجابي للمناخ والطبيعة. وتشمل الإجراءات الضرورية لقطاعي المال والأعمال في هذا الصدد ما يلي:

• التقييم والإبلاغ والإفصاح عن المخاطر والآثار والتبعيات والفرص المتعلقة بالطبيعة، وذلك باستخدام أطر الإفصاح المتاحة، مثل إطار فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

• الالتزام بأهداف الحد من التأثيرات على التنوع البيولوجي والمناخ باستخدام الإرشادات والأدوات المتاحة، مثل شبكة الأهداف القائمة على العلم (SBTN).

التمويل العام السلبي للطبيعة

• يتعين على الحكومات إدخال الإصلاحات اللازمة على إنفاقها لما قيمته 1.7 تريليون دولار أمريكي سنوياً على الدعم الضار بالبيئة، والذي يفتقد إلى الفعالية والعدالة، وإعادة توجيه هذه الأموال، حيث من شأن ذلك أن يتيح مستويات كبيرة من التمويل للحلول القائمة على الطبيعة دون اللجوء إلى زيادة نفقات الميزانية العامة.

إرساء الحكومات للبيئة المواتية التي تمكّن القطاع الخاص من اتخاذ التدابير المطلوبة

• يجب على الحكومات أن تحفّز قطاعي المال والأعمال على إجراء التقييم والإبلاغ والإفصاح عن المخاطر والآثار والتبعيات والفرص المتعلقة بالطبيعة، والنظر في إلزامهما بذلك.

• إن التوسع في استخدام آليات التنظيم والحوافز يعدّ أداة حيوية في يد الحكومات لتوجيه وتشكيل تصرفات وسلوكيات القطاع الخاص.

تمويل الأخضر - توسيع نطاق التمويل العام والاستثمار الخاص في الحلول القائمة على الطبيعة

التمويل العام للحلول القائمة على الطبيعة

• دمج أهداف التنوع البيولوجي والاستعادة والمناخ في التشريعات الوطنية، مع النص على أهداف التمويل الخاص بها. إن إنجاز التغيير الحقيقي سوف يستدعي من الدول تضمين هذه الأهداف في القوانين ووضع استراتيجيات للتنفيذ.

• يجب على الحكومات أن تواصل أداء دورها الريادي في تمويل الحلول القائمة على الطبيعة والإنفاق عليها، حيث يلزم عليها زيادة الإنفاق المحلي على هذه الحلول، وخاصة تلك الحلول التي توفر المنافع العامة للبلد.

• زيادة قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية، وكذلك حصة الحلول القائمة على الطبيعة من تلك المساعدات. توجد مبررات قوية لتوسيع برامج التمويل الإنمائي الميسّر والمنح الإنمائية المقدمة إلى الدول النامية نظراً لأن قسماً كبيراً من المسؤولية عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي يقع على عاتق البلدان المتطورة في حين تضم البلدان النامية نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي ومستودعات الكربون الطبيعية المتبقية في عالم اليوم والمعرضة للتهديد.

الإجراءات الحكومية لتحفيز التمويل الخاص للحلول القائمة على الطبيعة

• يمكن للوائح التنظيمية الحكومية أن تصبح أداة قوية عندما يكون دور القطاع الخاص بالغ الأهمية. وقد أدت الأطر التنظيمية التي تجعل تعويض التنوع البيولوجي إلزامياً إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إجراءات الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته في العديد من البلدان.

• يجب توسيع نطاق الحوافز التي توفرها الحكومة للاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة.

• يمكن للحكومات تحفيز الاستثمار الخاص من خلال خفض التكاليف و/أو المخاطر التي تتحملها جهات القطاع الخاص عبر توفير أدوات التمويل المختلط.

• تشتمل الأدوات الحكومية القوية لتحفيز الاستثمار الخاص في الحلول القائمة على الطبيعة على قيام الحكومة بمساندة تطوير أسواق الطبيعة المتميزة بأعلى معايير السلامة والموثوقية، وفرض الامتثال الإلزامي على القطاع الخاص، فضلاً عن تطوير تصنيفات نظامية للمشاريع الخضراء والمشاريع المستدامة والحلول القائمة على الطبيعة.

توسيع نطاق التمويل الخاص للحلول القائمة على الطبيعة

من الضروري أن تزيد الشركات والمؤسسات المالية من قيمة استثماراتها في الحلول القائمة على الطبيعة وتحقيق التحول اللازم لجعل الاقتصادات إيجابية للطبيعة والمناخ. وتتوفر اليوم كتلة حرجة من المعارف والخبرات ضمن مختلف الآليات التي تدعم التوسع في التمويل الخاص للحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك إعطاء الأولوية للاستثمار في سلاسل التوريد المستدامة، وفي أسواق الطبيعة المتميزة بأعلى معايير السلامة والموثوقية، وتوسيع استخدام أدوات التمويل الأخضر المبتكرة (مثلاً في مجالات الحفظ، والسندات المستدامة، ومنتجات التأمين الخضراء). ويمكن في هذا الصدد تطوير الحلول القائمة على الطبيعة بصفتها فئة من فئات الأصول ضمن محافظ الأصول الطبيعية المتنوعة.

ضمان الانتقال العادل إلى نظام مالي أخضر واشتمالي يتسع للفئات الضعيفة والنساء والشعوب الأصلية

تنطوي المقاربات الحالية لتحفيز الحفاظ على الطبيعة واستعادتها على تحديات حقيقية فيما يتعلق بالاشتمالية وحقوق الإنسان.

• يجب على عملية التوسع في المناطق المحمية وغيرها من الحلول القائمة على الطبيعة أن تراعي حقوق الإنسان وأن تستند إلى أفضل الممارسات وتلتزم بأعلى المعايير والضمانات البيئية والاجتماعية.

• يجب على التوسع في نطاق تمويل الحلول القائمة على الطبيعة بما يتماشى مع أهداف اتفاقية ريو أن يشتمل على تمويل الأنشطة التي تعزز دور الشعوب الأصلية في إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

• يجب أن تتولى الحكومات أداء الدوري القيادي. فبالإضافة إلى توفير أطر القوانين والسياسات العامة، يمكن استخدام الأموال العامة في مجال التمويل المختلط والميسّر لدعم تنمية المشاريع القائمة على الطبيعة التي تقودها الشعوب الأصلية والنساء.

• يجب تطوير أسواق الطبيعة وغيرها من الأدوات المالية المبتكرة بحيث تعمل بشكل أكثر عدالة وكفاءة تحقيقاً لمصالح الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المهمشة، بما فيها النساء، وهي الفئات التي ترعي الطبيعة وتديرها بنجاح رغم أنها كثيراً ما تتعرض لتحديات خطيرة في هذا الميدان.

ملاحظات ختامية

يعتمد هذا التقرير على الأدلة والبراهين من أجل مدّ صانعي السياسات والمؤسسات التجارية والمالية بلمحة عامة عن ضخامة ما سجلته تدفقات التمويل السلبية للطبيعة، بقيمة حوالي 7 تريليون دولار أمريكي سنوياً، وهو رقم تتضاءل في ظله التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة، والتي بلغت حوالي 200 مليار دولار أمريكي سنوياً. لقد بات من الحيوي اليوم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة التدفقات السلبية للطبيعة، وما لم ينجح النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في تقليص تمويل الأنشطة السلبية للطبيعة (أي تخضير التمويل)، فإن الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة (أي تمويل الأخضر) لن تكون كافية لتحقيق أهداف اتفاقية ريو وإنجاز التحول في النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدالة وإيجابية تجاه الطبيعة.

ومع ذلك، فإن الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة يتيح استخدام إمكانات الطبيعة للمساعدة في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي بطريقة تتميز بفعالية التكلفة. ومستوى الاستثمار الحالي أقل بكثير من المستوى المطلوب، ومن شأن مضاعفة تدفقات التمويل إلى الحلول القائمة على الطبيعة ثلاث مرات لتصل قيمتها إلى 542 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 أن تقدم إسهاماً مهماً في تحقيق أهداف اتفاقية ريو، علماً بأن تحقيق ذلك يستدعي انتهاج مقاربة مزدوجة جديدة، حيث يتم توسيع نطاق الاستثمار العام والخاص في الحلول القائمة على الطبيعة مع الحد من التدفقات رؤوس الأموال العامة والخاصة ذات التأثير السلبي على الطبيعة.

والضرورة الأولى في هذا الصدد هي مواصلة توسيع الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة من أجل المناخ والحفاظ على الطبيعة واستعادة عافيتها. وكثيراً ما يعتبر هذا النوع هو التمويل المهم الوحيد الذي يستطيع العمل بشكل مباشر على صد موجة فقدان الطبيعة وحماية النظم الإيكولوجية الحيوية وصونها واستعادة عافيتها. ويوثّق هذا التقرير الفرص الهائلة المتوفرة لإحداث التأثير المنشود من خلال الاستثمار في حماية الطبيعة والإدارة المستدامة للأراضي واستعادة عافيتها. وفي حين شهدت هذه المجالات تطورات كبيرة في العلوم والأدلة العلمية، وأطر وأدوات السياسة العامة، بالترادف مع الابتكارات المالية ذات الصلة، فإن المطلوب اليوم هو التنفيذ من جانب الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية.

ثانياً، من الضروري مضاعفة الجهود لإيجاد الحوافز اللازمة لإعادة توجيه التمويل بعيداً عن الأنشطة السلبية للطبيعة وباتجاه تحقيق مخرجات إيجابية للطبيعة. لقد صارت فرص الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة تتزايد اليوم بفضل التحول في نظام الغذاء العالمي، والصناعات الاستخراجية، ومشاريع العقارات والبنية التحتية، وهي القطاعات الأوثق ارتباطاً بفقدان الطبيعة، وسيبلغ حجم هذه الفرص مستويات عالية لن تقل عن حجم الفرص التي نشأت في إطار الاستجابة لأزمة المناخ.